United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

تطبيق مؤشرات اليونسكو الخاصة بسلامة الصحافيين

دليل عملي لمساعدة الباحثين

25 تموز/ يوليو 2013

مبادرة لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال

بدعم من هيئة Global Partners and Associates Limited

اليونسكو

قسم حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام

قطاع الاتصال والمعلومات

http://www.unesco.org/new/ar/communication-and-information

7, Place de Fontenoy
75007 Paris, France

تطبيق مؤشرات اليونسكو الخاصة بسلامة الصحافيين

دليل عملي لمساعدة الباحثين

المحتويات

1. الغرض من هذا الدليل العملي عن مؤشرات سلامة الصحافيين
2. تقديم إلى مؤشرات سلامة الصحافيين
3. علاقة مؤشرات سلامة الصحافيين بمؤشرات اليونسكو الخاصة بتنمية وسائل الإعلام
4. بنية مؤشرات سلامة الصحافيين
5. اعتبارات منهجية في تطبيق مؤشرات سلامة الصحافيين
6. مبادئ رائدة بشأن أسلوب عرض التقارير الوطنية عن مؤشرات سلامة الصحافيين
7. الذيل: مجموعة أدوات لإجراء استقصاء ضمن عملية تقييم لمؤشرات سلامة الصحافيين (إجراء اختياري)

1 – الغرض من هذا الدليل العملي عن مؤشرات سلامة الصحافيين

هذا المطبوع دليل موجَّه إلى أي شخص يتوخى تطبيق مؤشرات اليونسكو الخاصة بسلامة الصحافيين على المستوى الوطني. وهو يتيح مبادئ رائدة عن كيفية العمل لتطبيق هذه المؤشرات في بلد ما، وعن الكيفية التي يمكن بها استخدام نتائج ذلك.

2 – تقديم إلى مؤشرات سلامة الصحافيين

يندرج إعداد مؤشرات سلامة الصحافيين هذا في سياق تبنّي مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة *لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب*، وفي إطار الاستراتيجية التنفيذية للخطة لعامي 2013-2014. وترمي مؤشرات سلامة الصحافيين إلى تحديد أمور هامة تتعلق بسلامة الصحافيين وبمسألة الإفلات من العقاب، أو تؤثر في هذه السلامة وهذه المسألة. وتتيح هذه المؤشرات الوقوف على المسائل الرئيسية الكفيلة بأن تساعد في تقييم مدى توافر أو عدم توافر الأمان في الظروف التي يعمل فيها الصحافيون، وعلى ما إذا توجد ملاحقة مناسبة للجرائم التي ترتكب ضدهم- أي ما إذا يتم تحديد مرتكبي هذه الجرائم ويجري

تقديمهم إلى العدالة. فإن مؤشرات سلامة الصحافيين تفيد في تحديد التدابير التي تتخذها مختلف الجهات المعنية المناسبة لتعزيز سلامة الصحافيين ومكافحة حالات الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني. وتشمل هذه الأطراف الفاعلة الأمم المتحدة والدولة والأطراف الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية ووسائل الإعلام والجهات الوسيطة.

وتشكل مؤشرات سلامة الصحافيين على وجه الخصوص أساساً يمكن على ضوئه الاضطلاع بصورة منهجية بتسجيل التغيرات التي تطرأ في هذا الصدد بمرور الزمن. وسوف تمثل هذه التغيرات، كما نأمل، جوانب للتقدم وستؤثر تأثيراً إيجابياً في أوضاع سلامة الصحافيين. وفيما يخص الأمم المتحدة، يمكن أن تساعد هذه المؤشرات اليونسكو وغيرها من الوكالات الملائمة التابعة للأمم المتحدة لإجراء عمليات تقييم دورية لمدى ما سيسهم به تطبيق *خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب*، في تحسين أمن الجهات الفاعلة في مجال وسائل الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أن القصد من المؤشرات ليس أن تكون نموذجاً شاملاً، وإنما أن تكون وسيلة لقياس مجموعة من الجوانب ذات الصلة والمفيدة لإجراء عمليات الاستقصاء وفهم الأوضاع. ولذلك، فإنها ذات طابع وصفي وتفيد أغراض التحليل وليس أغراض تحديد العلاج. كما أن المؤشرات ليست قابلة كله للتطبيق في كل الأوضاع؛ غير أن أي نتائج تنشر ينبغي أن تشير إلى الحالات التي لم يجر فيها استخدام بعض المؤشرات (وأن تبين ما إذا كان ذلك لأسباب تتعلق بعدم ملاءمة استخدام هذه المؤشرات، أو بسبب انعدام البيانات، أو أي أسباب أخرى).

3 – علاقة مؤشرات سلامة الصحافيين بمؤشرات اليونسكو الخاصة بتنمية وسائل الإعلام

ثمة صلات تربط بين مؤشرات سلامة الصحافيين وبين مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام، التي تبناها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لليونسكو لتنمية الاتصال في عام 2008 كأداة تشخيصية فريدة من نوعها لتقييم المشهد الإعلامي. وتتيح مؤشرات سلامة الصحافيين النظر بصورة أكثر تفصيلاً في المؤشرات العامة للسلامة على نحو ما ترد به في الفقرتين 3.13 و3.14 من إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام.

وعليه، فإن مؤشرات سلامة الصحافيين تتبع نفس نظام البحث المعتمد في إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، وتستند في البحث إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: المؤشرات، ووسائل التحقق، والمصادر الممكنة للبيانات.

وتعنى المبادئ الرائدة الواردة في هذه الوثيقة بتقييمات لأوضاع سلامة الصحافيين يتم القيام بها بصورة مستقلة في سياق دراسة كاملة لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام؛ وهي مبادئ رائدة تتعلق فقط بسلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب. غير أنها يمكن أن تطبَّق أيضاً في سياق إجراء تقييم عام للمشهد الإعلامي على الصعيد الوطني بالاستناد إلى مؤشرات تنمية وسائل الإعلام، إذا ما توافرت الموارد الكافية للقيام بذلك. فعند تطبيق

مؤشرات تنمية وسائل الإعلام في البلدان التي تنطوي فيها قضايا السلامة والإفلات من العقاب على تحديات هامة، قد يكون من الملائم جداً أن يضاف إلى العملية فصل يركز بمزيد من التفصيل على قضايا السلامة عن طريق استخدام المؤشرات الخاصة بسلامة الصحافيين.

4 – بنية مؤشرات سلامة الصحافيين

تشتمل وثيقة المؤشرات على عدد من المؤشرات الخاصة الموزعة في فئات، ترمي الفئة الأولى منها إلى تقديم لمحة عامة عن أوضاع سلامة الصحافيين في البلد المعني، بينما تتعلق الفئات التالية بمختلف الجهات المعنية الملائمة والمتمثلة في هيئات الأمم المتحدة والدولة والأطراف الفاعلة السياسية والمنظمات غير الحكومية والجهات الأكاديمية ووسائل الإعلام والجهات الوسيطة، وذلك فيما يخص أدوار هذه الجهات المعنية والتدابير التي تتخذها بشأن قضايا سلامة الصحافيين.

5 – اعتبارات منهجية في تطبيق مؤشرات سلامة الصحافيين

ينبغي أن يشتمل التصميم المنهجي لعملية تقييم مؤشرات سلامة الصحافيين على تلبية ثلاثة احتياجات قد تكون متنافسة فيما بينها أحياناً، وتتعلق هذه الاحتياجات بجمع معلومات جديرة بالثقة بشِأن المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية، وإجراء العملية ضمن حدود التكاليف والموارد المتوافرة فعلاً، وتكوين شعور واسع النطاق لدى مختلف الجهات المعنية الوطنية بالثقة في عملية التقييم.

الإطار الزمني

يتمثل الإطار الزمني المزمع لتطبيق مؤشرات سلامة الصحافيين في مدة شهرين من العمل بوقت كامل، ويمكن أن يضطلع بهذا العمل خبير على مدى فترة قد تتراوح في كثير من الأحيان بين أربعة وستة أشهر، أو أن يضطلع به فريق من العاملين. ويعتمد الإطار الزمني أيضاً على الأساليب التي يتم اختيارها لإجراء البحث (فقد تكون المدة أطول، مثلاً، في حالة إجراء استقصاء مفصّل)، وعلى عدد الجهات المعنية التي تنفذ أنشطة تتعلق بسلامة الصحافيين وعلى مدى تنوع هذه الجهات، وكذلك على جوانب التعقيد والأوضاع الطارئة.

الميزانية

إجراء تقييم سريع لمؤشرات سلامة الصحافيين

تشير التقديرات إلى أن تطبيق مستوى أساسي لمؤشرات سلامة الصحافيين يتطلب توافر ميزانية لا تقل عن 7000 دولار أمريكي كحد أدنى، ولو أن هذا المبلغ قد يتباين بحسب حجم البلد المعني وتكاليف استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين. فينبغي أن تشتمل هذه الميزانية على تغطية التكاليف اللازمة لحشد باحث رئيسي

(يفضَّل أن يكون من سكان البلد– مع إمكانية حشد مساعدين عند الاقتضاء) لمدة تعادل شهرين من العمل بوقت كامل. وكما أشير أعلاه، فإن بالإمكان تنظيم أداء هذا الحجم من العمل باستخدام مزيد من الأشخاص و/ أو على مدى فترة أطول.

إجراء تقييم معمق لمؤشرات سلامة الصحافيين

يمكن الاضطلاع، عند توافر تمويل إضافي، بتحليل أكثر تفصيلاً وعلى نحو أشمل للمؤشرات وذلك باستخدام مجموعة من أساليب البحث أكثر تطوراً وتشمل مثلاً إجراء استقصاء في صفوف الصحافيين ومقابلات مع عدد أكبر من الجهات المعنية وتنظيم مؤتمر وطني لإقرار العملية. وقد يستدعي الأمر أيضاً توافر أموال إضافية لتغطية تكاليف الترجمة والمطبوعات. فإن إجراء عملية تقييم لمؤشرات سلامة الصحافيين بما يشمل كل هذه العناصر قد يتطلب توافر ميزانية قد تصل إلى 40 000 دولار أمريكي.

(للمزيد من التفاصيل، انظر نهاية القسم المعنون ***أساليب بحث مختلطة***)

النهج البرنامجي

إن الغرض من إجراء عمليات لتقييم مؤشرات سلامة الصحافيين هو أن يتم القيام بها في سياق تطبيق *خطة الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب*. وهذا يعني أنها ينبغي القيام بها بهدف الإسهام في نهج برنامجي وتعاوني يعنى بالاهتمام بمسألة سلامة الصحافيين في البلد المعني. وعلى هذا الأساس، يمكن استخدام عمليات التقييم هذه لمساعدة البلد في إعداد استراتيجية وطنية بشأن السلامة وفي توفير الإرشاد للتدابير التي تتخذها الجهات المعنية العاملة في البلد (الحكومة، الأمم المتحدة، المنظمات الدولية الأخرى، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، الجهات الوسيطة في مجال استخدام الإنترنت، إلخ) وذلك من خلال توفير معلومات تساعد الأطراف الفاعلة في تحديد الأولويات.

فريق الباحثين

يوصى بأن يقود العملية خبير وطني متخصص أو منظمة متخصصة في قضايا سلامة الصحافيين. وينبغي أن يحظى العاملون بالاحترام وأن يكونوا مستقلين وذوي قدرات متينة في مجال إجراء البحوث.

نهج الجهات المعنية المتعددة

بصرف النظر عن الجهة التي تتولى تسجيل البيانات، من المفيد أن يجري إشراك مجموعة متنوعة من الجهات المعنية في عملية جمع البيانات. فإن هذا الأسلوب يتيح الشعور على نطاق أوسع بملكية العمل ويعزز الثقة في التقرير

الذي ينجم عن العمل وفي النتائج التي يخلص إليها التقرير. كما أنه يجتذب قدراً أكبر من الخبرات. ويمكن القيام بذلك عن طريق إجراء مقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية والاعتماد على موارد وثائقية وفيرة. وثمة، بالإضافة إلى ذلك، نهج أكثر تنظيماً من حيث البنية، يتمثل في تشكيل لجنة استشارية رسمية تعنى بتوفير الإرشاد وتقديم معلومات عن مجريات العمل الجاري خلال تنفيذه. و ينبغي، في هذه الحالة، أن يتوافر في عضوية اللجنة في مجموعها تمثيل عام لجميع الجهات المعنية المهتمة بالعملية. ويمكن أن يقوم الخبير الذي يقود عملية البحث أو المنظمة التي تقود البحث بالتفاعل بأشكال شتى مع المجموعة الاستشارية وذلك، مثلاً، عن طريق الاستفادة من آراء هذه المجموعة بشأن مشروعات الوثائق التي يعدها الخبير أو المنظمة. وفي حالة عدم وجود لجنة، قد يكون من المفيد عقد اجتماع استشاري في وقت مبكر من مدة البحث يضم الجهات المعنية الرئيسية بغية إعلامها بشأن الكيفية التي يمكن بها إجراء البحث باستخدام المؤشرات الخاصة بسلامة الصحافيين على نحو يتيح تحقيق أمثل النتائج الممكنة.

ومن المحتمل أن تهتم بعملية التقييم طائفة واسعة النطاق من الجهات المعنية، التي ينبغي إشراكها في العملية بطريقة أو بأخرى. وتشمل هذه الجهات ما يلي:

الأمم المتحدة: المنسق المقيم للأمم المتحدة، ممثل المكتب القطري لليونسكو، مستشار اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات أو الموظف الوطني المعني بالبرنامج، الممثلون القطريون للوكالات الأخرى أو للصناديق أو البرامج التابعة للأمم المتحدة أو جهات الاتصال التابعة لهذه الوكالات أو الصناديق أو البرامج (في حالة وجود جهات اتصال من هذا النوع) من المكلفين بتأمين الاتصال بشأن خطة الأمم المتحدة أو بشأن القضايا الخاصة بوسائل الإعلام، موظفو مركز الأمم المتحدة للإعلام، هيئات الأمم المتحدة العاملة بشكل أو بآخر مع الصحافيين والتي تهتم بقضايا سلامتهم؛

المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى التي لديها حضور في البلد وتعمل على الترويج لقضايا سلامة الصحافيين أو لديها اهتمام أكيد بهذه القضايا؛

الدولة والأطراف الفاعلة السياسية: الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، كبار موظفي الخدمة المدنية، البرلمانيون واللجان البرلمانية الملائمة، المسؤولون المنتخبون الآخرون، قادة الأحزاب السياسية، لجان حقوق الإنسان، أمناء المظالم، قوات الشرطة، الجيش، المؤسسات المتخصصة، الجهات المعنية بحماية الجمهور، الهيئات المعنية بتنظيم شؤون البث الإذاعي والتلفزيوني؛

منظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية: ممثلو وسائل الإعلام المحلية، منظمات المجتمع المدني المعنية بحرية التعبير وبجميع مجالات حقوق الإنسان؛ الهيئات المدنية الأخرى، الهيئات الممثلة لمهنيي سلك القانون؛ المنظمات

التي تركز على مراعاة قضايا الجنسين أو على سيادة حكم القانون أو غير ذلك من المواضيع ذات الصلة، الأكاديميون العاملون في معاهد تعليم الصحافة، أساتذة التدريب في مجال وسائل الإعلام؛

الأطراف الفاعلة في مجال الإعلام: الصحافيون*، الموظفون والتقنيون العاملون في مجال الوسائل السمعية البصرية؛ المترجمون؛ مساعدو الصحافيين على مستوى الدعم والتيسير؛ المحررون الصحافيون؛ المديرون العاملون في مختلف أنواع الوسائل الإعلامية، سواء المكتوبة أو الإذاعية أو التي تستخدم الوسائط الألكترونية، أو وسائل الإعلام التجاري أو وسائل الإعلام العامة أو وسائل إعلام المجتمع المحلي، وأصحاب مختلف أنواع وسائل الإعلام هذه؛ رؤساء نقابات الصحافيين والهيئات المهنية؛ الجهات المعنية بقضايا الانضباط الذاتي؛

* ملاحظة: فيما يخص الصحافيين، ينبغي في الأحوال المثلى أن يمثلوا جميع مجالات مناطق البلد وأن يشكلوا خليطاً من:
- الذكور والإناث؛
- أنواع الصحافة (صحافة عامة، صحافة الصور الفوتوغرافية، صحافة التحقيقات، صحافة الحوادث الجنائية، صحافة البيئة، إلخ)؛
- العاملين بعقود دائمة والعاملين المستقلين وممارسي صحافة المواطن (باعتبارهم منتجين على صعيد وسائط التواصل الاجتماعي وينتجون قدراً هاماً من المواد الصحافية التي تهم عامة الجمهور)؛
- أشخاص من مختلف الأعمار ومختلف مستويات الخبرة.

الجهات الوسيطة: ممثلو المرافق الحكومية لخدمات الاتصال السلكي واللاسلكي (التي تعنى في العادة بتزويد خدمات الخطوط الهاتفية الثابتة)، المزودون الرئيسيون لشبكات الهواتف المحمولة، المزودون الرئيسيون لخدمات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الإنترنت– حسب مقتضى الحال.

وينبغي أن يوضع دائماً في الحسبان أن للعملية هدفاً طويل الأجل يشتمل على بناء قدرات الأطراف العاملة على الصعيد المحلي، بغية فهم وتقييم قضايا السلامة فيما يخص الصحافيين، كما ينبغي وضع ذلك في الحسبان لدى تصميم المنهجية.

أساليب بحث مختلطة

يفترض أن يجري البحث بطريقتين مختلفتين تتمثلان في تحليل مواد سبق نشرها، وفي استخدام بيانات جديدة ناجمة عن بحوث ومستخلصة من التفاعل مع مصادر بشرية. وهذا يعني أن المعلومات يمكن أن تُستمد من مصادر متعددة فيما يخص كل مؤشر من المؤشرات، وهو ما يفضي إلى التوصل إلى مجموعة ثرية من النتائج.

وتستند الطريقة الأولى للبحث إلى معلومات يتم جمعها من خلال استعراض مواد منشورة، مع تحليل القوانين والسياسات والقواعد التنظيمية السارية بشأن سلامة الصحافيين. وتتيح هذه الطريقة الإلمام بالحقائق الموضوعية عن المشهد الإعلامي، ومن ذلك مثلاً العلم بما إذا كانت توجد أو لا توجد قوانين معينة أو أحكام تنظيمية محددة. وينبغي أن يتناول الباحثون جملة أمور، من بينها التشريعات ذات الصلة، والتقارير الصادرة عن المجموعات المعنية بحرية التعبير ووسائل الإعلام، إضافة إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الأخرى (المتوافرة في معظمها عن طريق الإنترنت) مثل المقالات الإخبارية والتصريحات المنشورة وبيانات الإنذار. كما يمكن أن تشكل التقارير العالمية التي تصدرها منظمات غير حكومية أو منظمات دولية حكومية مصدراً مفيداً للمعلومات إذ إنها على الرغم من عدم تركيزها على البلد المعني في التقييم، فإنها كثيراً ما يمكن أن توفر، مع ذلك، بعض المعلومات الجديرة بالثقة والقابلة للتحقق منها عن الوضع القطري، وأن تتيح منظوراً مقارناً عن التقدم المحرز في البلد. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى القسمين الخاصين بمصادر البيانات وبالبيبليوغرافيا في إطار وثيقة المؤشرات الخاصة بسلامة الصحافيين.

وتتمثل الطريقة الثانية للبحث، في استخدام معلومات طازجة ناجمة عن التفاعل مع الجهات المعنية، مثل موظفي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العاملة في البلد المعني، ومجموعات المجتمع المدني المحلي، والجهات الحكومية والسياسيين، والمنظمات الإعلامية، والصحافيين، والمنظمات المعنية بالتدريب، وما إلى ذلك. وتتضمن هذه الطريقة إشراك الأطراف الفاعلة المحلية العاملة في مجال واحد أو أكثر من المجالات المشمولة بالمؤشرات الخاصة بسلامة الصحافيين، أو الأطراف الفاعلة المحلية التي تمتلك منظوراً متميزاً بشأن المجال المعني أو المجالات المعنية. وقد لا ترغب بعض هذه الأطراف في أن يشار إليها في التقرير، ولو أن من المفضل أن يجري تحديد المصادر. وعلى أي حال، من المهم في حالات عدم ذكر أسماء المصادر، أن يشار إلى مكانة المصدر (بعبارة مثل "مسؤول في وزارة الداخلية"). وعند تقديم نتائج التقرير السردي، ينبغي عدم التعبير بشكل إجمالي عن الشواهد، بل أن يجري بيان الفروق الهامة بينها وذلك على نحو يعبر عن تنوعها.

وخلاصة القول بشأن استخدام الطريقتين هي أن بالإمكان الجمع بين العناصر التالية من أجل جمع المعلومات لأغراض تقييم الوضع فيما يتعلق بسلامة الصحافيين:

- إجراء استعراض مستفيض للكتابات الموجودة من تقارير وبيانات (وسيكون هذا البحث في الغالب بحثاً نوعياً على الرغم من إمكانية وجود جوانب كمية فيه، كالإحصاءات الخاصة بما يلي: التغطية الإعلامية لقضايا سلامة الصحافيين، وعدد الصحافيين الذين تعرضوا لعمليات قتل، وعدد الحالات التي أجريت تحقيقات بشأنها، وعدد الحالات التي تمت تسويتها، والنسبة المئوية للنساء بين الصحافيين الذين قُتلوا أو

تلقوا تهديدات أو تعرضوا لمضايقات، وعدد الدورات التي نظمت في السنة الماضية عن سلامة الصحافيين، وغير ذلك).

- إجراء تحليل للقوانين والتشريعات والسياسات القائمة (وسيكون هذا البحث في الغالب بحثاً نوعياً).
- إجراء مشاورات مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية والمهتمة بقضايا سلامة الصحافيين على الصعيد الوطني، وذلك في شكل مقابلات منظمة المضمون ومقابلات عفوية، وتشكيل أفرقة تركيز، وإجراء مشاورات غير رسمية. (ومن المرجح أن يكون هذا البحث بحثاً نوعياً، أي أن البيانات المستخلصة قد لا يسهل عرضها في شكل بيانات إحصائية وإنما تمثل استقراءً لنظرات ثاقبة أو لملاحظات من الواقع العملي).
- جمع بيانات عن طريق استقصاءات (انظر الذيل الوارد في نهاية هذه الوثيقة). وفي هذه الحالة يمكن إشراك معهد للبحوث في هذه العملية بغية تأمين النوعية المهنية. (وعلى الرغم من أن الاستقصاء لا يرمي بالضرورة إلى جمع معلومات يمكن تجميعها في شكل بيانات إحصائية متنوعة المدخلات، فإنه كثيراً ما قد يفيد– وفقاً لحجم العينة المستخدمة– في أغراضٍ كمية قيّمة ووجيهة).

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات التي يتم جمعها باستخدام أساليب البحث المختلفة هذه (استعراض التقارير والمطبوعات المتوافرة، والقيام بمقابلات، وإجراء استقصاء) ينبغي أن لا تعالَج بصورة منفصلة بعضها عن بعض. بل إن المطلوب، من أجل تغطية كل مؤشر من المؤشرات، هو القيام بالجمع بين المعلومات التي يتم جمعها باستخدام مختلف أساليب البحث هذه، والمقارنة بين هذه المعلومات، مما يكفل توافر عنصر التثليث في البحث.

وفي حالة إجراء تقييم سريع لمؤشرات سلامة الصحافيين بالاستناد إلى ميزانية محدودة، ينبغي أن يجري التشديد في إجراء عملية التشاور على تشكيل أفرقة تركيز عوضاً عن التشديد على إجراء المقابلات الفردية التي تكون أكثر تكلفة وتستغرق وقتاً أطول. ومن المرجح جداً أن يكون هذا النهج مجدياً بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة في مجال الإعلام وعلى صعيد المجتمع المدني. وتتمثل ميزة أفرقة التركيز في إنها تساعد الباحثين في الحصول على معلومات عن العمل خلال التنفيذ يقدمها عدد كبير من الجهات المعنية خلال فترة وجيزة من الزمن وبتكلفة معقولة. كما أن أفرقة التركيز تتيح جمع وجهات نظر مختلفة إذ إنها لا تحتاج إلى التوصل إلى توافق في الآراء على صعيد الفريق. ومع ذلك، قد يكون من الأجدى في بعض الحالات إجراء مقابلات فردية عوضاً عن السعي إلى اجتذاب هذه الجهات المعنية إلى الاشتراك في أفرقة تركيز. ومن الأمثلة على الجهات المعنية التي يوصى بإجراء مقابلات فردية معها حتى في حالات محدودية الموارد المتاحة، جهات مثل ممثلي الحكومة، والأطراف الفاعلة السياسية، وموظفي الأمم المتحدة، وممثلي الجهات الوسيطة في مجال الإعلام.

أما في حالة إجراء تقييم معمق لمؤشرات سلامة الصحافيين بالاستناد إلى ميزانية ملائمة، فيوصى بإجراء مزيد من المقابلات الفردية مع مختلف الجهات المعنية. وقد يكون من المفيد، عند التحضير للمقابلات، أن يتم تحديد مجموعات متنوعة من الأسئلة تُستخدم بحسب اختلاف الجهات المعنية، وذلك وفقاً للمعارف والخبرات التي يُتوقع أن تمتلكها الجهة المعنية في كل حالة. ومع تزايد جمع المعلومات وظهور مجالات تتسم بالقوة أو الضعف في جمع البيانات– بما في ذلك المجالات التي تختلف فيها طبيعة الردود– قد يرغب الباحثون في تعديل صياغات الأسئلة التي تطرح في المقابلات. فهذه العملية تختلف عن عملية إجراء استقصاء التي تظل فيها الأسئلة عموماً، وبعد فترة تجريبية أولى، بلا تغيير طوال العملية. على وجه الخصوص، قد يرغب الباحثون التركيز بقدر أكبر على المجالات التي يظل فيها جمع المعلومات ضعيفاً وتقدم فيها الجهات المعنية ردودا مختلفة على سؤال ما. ويمكن أن تفيد أفرقة التركيز هنا أيضاً في الجمع بين الجهات المعنية معاً بغية النقاش وتقديم رد بشأن قضايا محددة لم يمكن جمع معلومات كافية أو واضحة بشأنها عن طريق المقابلات.

وفي كلتاحالتي التقييم السريع والتقييم المعمق لمؤشرات سلامة الصحافيين، يعد إجراء بحث أولي مكتبي من أجل استعراض الكتابات الصادرة وتحليل القوانين والسياسات والقواعد التنظيمية السارية، مستلزماً أساسياً مسبقاً.

الجمع بين المعلومات النوعية والمعلومات الكمية

على نحو ما أشير إليه أعلاه، سيتطلب إجراء التقييم على ضوء المؤشرات القيام بجمع معلومات نوعية ومعلومات كمية.

وفيما يخص جزءاً من المعلومات الكمية، سيستدعي الأمر التعبير عن المؤشرات في شكل أسئلة ملائمة يمكن تخصيص أرقام محددة لها (تتدرج مثلاً من 1 إلى 5). وفي الحالات التي تشتمل على أرقام متباينة (تتعلق مثلاً بعدد الصحافيين الذين قُتلوا خلال فترة معينة)، ينبغي ذكر جميع الحالات الموثقة.

أما فيما يتعلق بالبيانات النوعية، فسيستدعي الأمر التعبير عن المؤشرات في شكل أسئلة تفضي إلى الحصول على معلومات قد تكون وقائعية أو ذات طابع تخميني أكبر. وقد ينجم ذلك عن استخدام مواد منشورة أو مصادر بشرية أو ملاحظات ميدانية.

وينبغي الاضطلاع عند الإمكان بالجمع بين البيانات الكمية والبيانات النوعية وتحليلها كي يمكن التعبير عنها على نحو يتجاوز مستوى صياغة معلومات منفردة، ويعبر عن معان ذات دلالة تمثيلية أكبر. وهذا يعني في بعض الحالات تجميع بيانات كمية (تُعرض، مثلاً، في شكل معدلات وقيم وسطى) واستقراء دلالات بيانات نوعية، مثل دراسات حالات وروايات عن بعض الحوادث، بغية استخلاص أمور أعم. وعلى أي حال، فإن استخدام المؤشرات ينبغي أن يفضي إلى صياغة نتائج تستند إلى الشواهد إلى أقصى حد ممكن، مع ضمان الإعراب بشكل

واضح ومعزز بالإثباتات عن أي أمر يتسم بدلالة أعم، وذلك عوضاً عن الإعراب عنها بأسلوب تخميني أو قائم على افتراضات.

الفترة التي يشملها التقرير

ينبغي أن يتناول التقرير الأحداث والتطورات والأنشطة التي جرت خلال فترة الشهور الاثني عشر السابقة فقط. ويمكن الإشارة في المقدمة بصورة موجزة إلى أي أحداث أو أنشطة تكون قد جرت قبل هذه الفترة.

تنظيم عملية تقييم معمق لمؤشرات سلامة الصحافيين

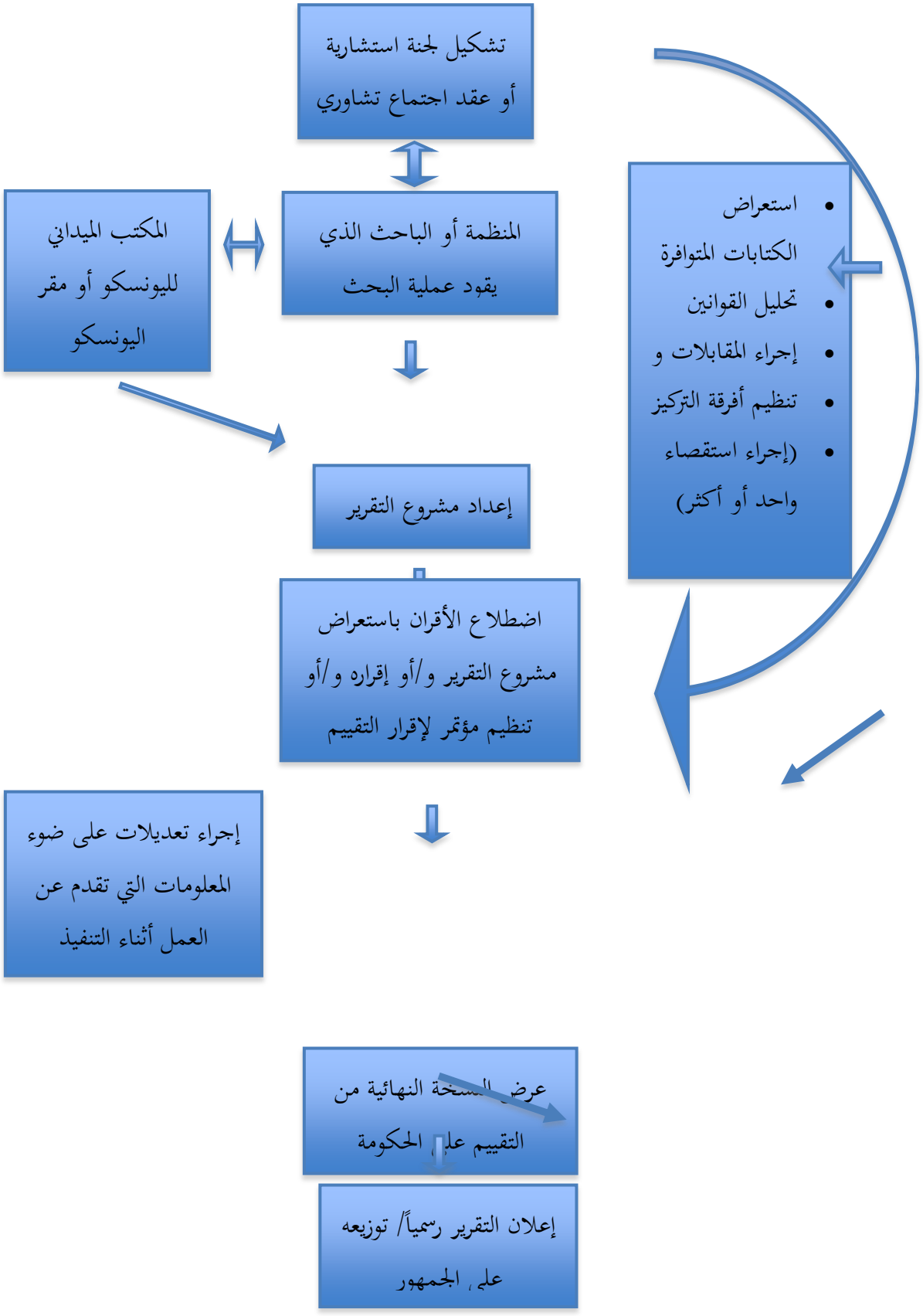

مشورة

إن تطبيق هذه المؤشرات ليس عملية علمية خالصة لأنها تتضمن القيام (على النحو الملائم) بعمليات اختيار وتأويل خاضعة لمقتضيات المهمة والظروف العملية. كما أن المعلومات ذات الصلة لا يسهل إثباتها دائماً على نحو مؤكد من حيث المبدأ، وكثيراً ما لا تتوافر هذه المعلومات حتى عندما تتعلق بقضايا مكشوفة الأبعاد. وعلى سبيل المثال، فحتى المؤشرات الخاصة بعدد عمليات القتل تعتمد على الشخص الذي يوصف بأنه صحافي وعلى ما إذا كان الشخص المعني قد توفي بسبب أدائه لعمله. فينبغي أن يعبر البحث بشأن مؤشرات سلامة الصحافيين عن نطاق التدابير المتخذة بالنسبة إلى البلد المعني. ويمكن أن تبين تطبيقات لاحقة لهذه المؤشرات (بعد مرور سنة، على سبيل المثال) ما إذا حدثت أي تغييرات في الواقع أو في الأرقام فيما يخص أي مؤشر معين من المؤشرات.

المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية

ينبغي الاهتمام قدر الإمكان بالمؤشرات الفرعية التي تندرج في إطار المؤشرات الرئيسية وذلك بالنظر إلى أنها تعبر عن مختلف الجوانب التي يجدر النظر فيها من أجل تقديم صورة كاملة عن الوضع فيما يخص كل مؤشر رئيسي.

وعندما لا تتوافر أي بيانات عن مؤشر ما، ينبغي الإشارة إلى ذلك. ويمكن في معظم الحالات إيراد بعض الإيضاحات عن الوضع عن طريق الاستنتاج من دراسات حالات وبالاستناد إلى المعلومات التي يتم جمعها خلال مقابلات أو مشاورات أخرى، وذلك على النحو المذكور أعلاه.

كما يوصى بأن يضطلع الباحثون، قبل الشروع في عملية التقييم، باستعراض كل المؤشرات من أجل تحاشي الوقوع في التكرار والازدواجية في العمل بشأنها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الوثيقة تتضمن الإشارة عدة مرات إلى كل مؤشر من المؤشرات، إلا أن الإشارة في كل مرة تتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها طرف محدد من الأطراف الفاعلة بخصوص المؤشر المعني (الأمم المتحدة، أو الدولة والأطراف الفاعلة السياسية، أو منظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية، أو وسائل الإعلام والجهات الوسيطة).

وتعنى بعض المؤشرات بجانب محدد من جوانب الوضع فيما يتعلق بالسلامة، بينما تعنى مؤشرات أخرى بالعمليات التي تؤثر في توافر السلامة. وفي هذه الحالة الثانية، تحدد هذه المؤشرات عموماً نواتج ونتائج أنشطة (أو تبين غياب هذه النواتج والنتائج)، عوضاً عن تحديد أنشطة معينة أو نتائج طويلة الأجل. ولذلك، فإن الأمر سيتوقف في حالات عديدة على رغبة الباحثين في تسجيل نتائج خاصة بمؤشر معين بالاستناد إلى وجود (أو غياب) أنشطة محددة وراء هذه النتائج. وقد تكون هذه الأنشطة اجتماعات متعددة الأطراف أو ثنائية، أو في شكل دعم لمبادرات على صعيد السياسات والتشريع، أو جهوداً للتأثير في هذه السياسات والتشريعات، أو في شكل مشورة بشأن التنظيم المؤسسي لمسلسل عمليات القضاء الجنائي، أو مؤتمرات وحلقات تدارس، أو أنشطة تدريبية أو

حلقات عمل، أو في شكل برامج ومشروعات لتنمية وسائل الإعلام، أو أنشطة مبتكرة للعمل عن طريق الإنترنت، أو أي أشكال أخرى من التدابير التي تؤثر في المؤشر المعني بالسلامة.

توزيع البيانات بالتفصيل وتأمين نهج يراعي قضايا الجنسين

ينبغي أن يضع الباحثون في الحسبان أهمية الاضطلاع في حالات كثيرة بتوزيع النتائج بالتفصيل وفق اعتبارات مثل نوع الجنس، وممارسة الصحافة على المستوى الوطني/ المحلي، والعمل بموجب عقود دائمة أو على أساس التعاقد الحر، والانتماء إلى أقليات إثنية أو دينية (في الحالات الملائمة). كما ينبغي اعتماد نهج يراعي قضايا الجنسين لدى اختيار الباحثين وإجراء المقابلات وفي عمليات استعراض الأقران.

استعراض الأقران

بغية تأمين الدقة والجودة والمصداقية في تقارير التقييمِ، وبالتالي تأمين مشروعية التوصيات، من الجوهري أن يجرى استعراض للتقرير من جانب الأقران يقوم به خبير واحد، ومن الأفضل أن يقوم به عدة خبراء (من المستويين الوطني والدولي). وينبغي أن يجمع هؤلاء الخبراء بين الخبرة في قضايا السلامة في مجال وسائل الإعلام، ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا القانونية، وبين المعرفة بأوضاع وسائل الإعلام في البلد. وفي الأماكن التي يُنشر فيها التقرير بوصفه عملاً صادراً عن اليونسكو، سيكون التقرير الذي يصدر بعد عملية استعراض الأقران بمثابة نسخة أولية تجري الدعوة إلى تقديم تعليقات عليه قبل إصداره في نسخته النهائية.

حالات الشراكة مع المنظمات الأخرى

في الحالات التي يجري فيها تطبيق مؤشرات سلامة الصحافيين بالشراكة مع أطراف فاعلة أخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني، من المهم أن يكون هناك وضوح بشأن الآليات التي تحدد الهيئة المسؤولة عن تحرير التقرير والكيفية التي يتم بها تقدير إسهام كل طرف في تحريره.

6 – مبادئ رائدة بشأن أسلوب عرض التقارير الوطنية عن مؤشرات سلامة الصحافيين

البنية

ينبغي في التقارير الوطنية عن مؤشرات سلامة الصحافيين والتي تحتوي على المعلومات التي يتم جمعها خلال عملية التقييم أن تنتظم حول الأقسام التسعة التالية:

1. مقدمة
2. موجز النتائج

3. الواجبات القانونية والتقنينية والسياسية والمؤسسية للدولة (وهذه معلومات أساسية عن الوضع القائم)
4. لمحة عامة عن أوضاع سلامة الصحافيين في البلد (مؤشرات الفئة 1)
5. أدوار منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة التي تعمل على مستوى يتجاوز المستوى الوطني ولديها حضور في البلد، وأشكال استجابتها للوضع (مؤشرات الفئة 2)
6. أدوار الدولة والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى وأشكال استجابتها للوضع (مؤشرات الفئة 3)
7. أدوار منظمات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية وأشكال استجابتها للوضع (مؤشرات الفئة 4)
8. أدوار وسائل الإعلام والجهات الوسيطة في مجال الإعلام وأشكال استجابتها للوضع (مؤشرات الفئة 5)
9. الخاتمة.

وينبغي تنظيم مواد الأقسام من 4 إلى 8 (التي تغطي الفئات الخمس من المؤشرات) على نحو يتناول المؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية، وينبغي أن تكون هذه المؤشرات بارزة للعيان بشكل واضح في التقرير. وينبغي بالتالي أن يكون بإمكان القارئ الرجوع إلى أي مؤشر للاطلاع على لمحة سريعة عن الوضع فيما يخص هذا المؤشر.

إن القصد من مؤشرات سلامة الصحافيين ليس التوصل إلى إعداد توصيات، وإنما أن تتوافر النتائج التي يتم التوصل إليها بعد تطبيق المؤشرات، بوصفها مورداً (من بين موارد أخرى) يفيد الجهات المعنية التي تصوغ استراتيجيات، وأن يمكن تتبع التغيرات التي تطرأ على مدى فترة معينة، بالمقارنة مع البيانات الأساسية.

الأسلوب

ينبغي أن يُكتب التقرير بأسلوب موضوعي بدون استخدام أوصاف مثيرة للمشاعر، أو استعراض للمطالب. وينبغي استخدام جمل واضحة ومركزة مع تحاشي استخدام صياغات متكررة وغامضة. كما ينبغي أن يكون أي نص ذي مضمون سلبي بالنسبة إلى جهة معنية محددة، مقترناً دائماً بما يثبت صحته، أي أن يكون مدعوماً بحجج/ إحصاءات/ أمثلة، مع بيان مصادر المعلومات المعنية. وينبغي أن يكون التقرير أيضاً وقائعياً بما يكفي من أجل أن يمكن لجهات معنية مختلفة بل وحتى متعارضة أن تتفق مع مضامينه، وذلك حتى إذا كانت لديها آراء مختلفة عن الجهات المسؤولة وعما ينبغي القيام به.

المصادر

ينبغي أن تكون جميع المعلومات ذات الطبيعة الخاصة، مثل التعاريف والإحصاءات والاقتباسات، مستندة إلى مصادر موثوقة ينبغي ذكرها على النحو الملائم (اسم المؤلف، وتاريخ النشر، وعنوان المصنف، واسم الناشر، ووصلة الربط عند الإمكان) وذلك باستخدام شكل مناسب للإحالة يشمل إدراج ملاحظات هامشية وبيان بيبليوغرافي.

الموجز

ينبغي إدراج موجز بأهم النتائج في بداية التقرير.

عرض التقرير على مجلس مطبوعات اليونسكو

يجب تقديم الاقتراح الخاص بنشر التقرير إلى مجلس مطبوعات اليونسكو قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المزمع لنشره.

الذيل – مجموعة أدوات لإجراء استقصاء ضمن عملية تقييم لمؤشرات سلامة الصحافيين (إجراء اختياري)

استراتيجية تحديد العينات

يمكن أن يجري اختيار أصحاب الردود من أجل تنفيذ الدراسة أما باتباع استراتيجية محددة الغرض في تحديد العينات وإما باتباع استراتيجية العينات التمثيلية، التي تُستخدم اعتيادياً في الدراسات الإحصائية.

ويمكن أن تكون الاستقصاءات التمثيلية مفيدة لإجراء دراسة من هذا النوع. غير أنه قد تكون هناك قيود عملية تحول دون ذلك في المجتمعات التي تعاني من نزاعات. وكثيراً ما قد يوجد بالإضافة إلى ذلك عائق يتمثل في مستوى الموارد المتاحة لإجراء الدراسة. فقد لا يسمح الوقت والميزانية بإجراء دراسة تكفل التمثيل التام لجميع الصحافيين وأشكال وسائل الإعلام والمنظمات التي تدعم وسائل الإعلام في البلد. كما قد يكون هناك نقص في البيانات الإدارية الكافية لتوفير إطار لتحديد عينات. فقد لا توجد، مثلاً، قائمة يمكن الوثوق فيها لأشكال وسائل الإعلام العاملة في البلد أو قد لا يوجد سجل دقيق بأسماء جميع الصحافيين فيه.

ولذلك، ينبغي أن توجد استراتيجية بديلة تتيح تشكيلة واسعة النطاق من المنظورات عن الوضع فيما يتعلق بسلامة الصحافيين في إطار المشهد الإعلامي المعني. وبإمكان اليونسكو أن تتعاون مع شركائها المحليين للمساعدة في تحديد الجهات/ الأشخاص الذين يفترض أن يردّوا بالفعل على الاستقصاء. لذلك، فإن استراتيجية العينات المحددة الغرض تتضمن *الاختيار العمدي* المسبق لأصحاب الردود من بين الجهات/ الأشخاص الذين لديهم وجهة نظر تودون الاطلاع عليها، في حين أن استراتيجية العينات التمثيلية تتضمن *الاختيار العشوائي* لأصحاب الردود من بين فئة معينة ويكون عددهم كافياً لتوفير قدر معقول من الثقة في أن التباين الذي يظهر في المتغيرات القابلة للقياس ضمن العيّنة سيكون مماثلاً جداً للتباين الموجود على مستوى السكان ككل.

خطوات إجراء الاستقصاء

بصرف النظر عن نوع الاستراتيجية التي تختارونها لتحديد العينة، ينبغي اتباع الخطوات التالية عند إجراء استقصاء. وكما سبق وأن أشير أعلاه، قد يكون من الأصوب في بعض الحالات– ولاسيما لدى إجراء استقصاء تمثيلي– أن يعهد بهذه المهمة إلى مؤسسة خارجية متخصصة.

الخطوة 1 المجموعات المستهدفة. ينبغي استخدام استبيان خاص بكل مجموعة من المجموعات الرئيسية (مثل الصحافيين، ومنظمات التدريب، وغير ذلك).

الخطوة 2 تحديد العيّنة. يضطلع [فلان] (الشريك المحلي الذي يقود العملية بالتشاور مع اليونسكو) بتحديد العينة ويزوّدكم بقائمة بأسماء الأفراد أو المنظمات الذين سيشكلون كل مجموعة مستهدفة.

الخطوة 3 الإعداد لإجراء المقابلات. بعد أن تتلقون قائمة المنظمات والأفراد الذين يتعين الاتصال بهم، ينبغي أن تبدأوا بالاتصال بالأشخاص الذين يمكن أن يجروا المقابلات. فاشرحوا خلفية المشروع بالإشارة، مثلاً، إلى أن اليونسكو تضطلع بمشروع البحث هذا (بالاشتراك مع [فلان]، إذا كان الأمر كذلك) بغية تقييم أوضاع سلامة الصحافيين في [اسم البلد/ المنطقة]. وأن الغرض من الاستقصاء هو [...كذا ...]. ويمكن استكمال الاستبيان أما عن طريق مقابلات تجرى وجهاً لوجه أو عبر الهاتف أو عن طريق برنامج Skype، ولذلك يجدر أن تتأكدوا من أن الأسلوب الذي تختارونه مناسب للجهة/ الشخص الذي تجرى معه المقابلة. وإذا كنتم تجرون مقابلة مع عدة أشخاص مستخدَمين لدى منظمة إعلامية واحدة، قد يكون من الأسهل الذهاب إلى مقر المنظمة وإجراء المقابلات دفعة واحدة. ومن الأساليب البديلة في إجراء الاستقصاء استخدام البريد الألكتروني.

الخطوة 4 المقابلات. إن الاستبيان المستخدم في الاستقصاء مصمم لإرشادكم بشأن كل سؤال من الأسئلة. فاطرحوا السؤال على الشخص الذي تجرون المقابلة معه، ثم اطرحوا عليه خيارات الأجوبة الممكنة، علماً بأن بإمكان هذا الشخص أن يغير إجابته أثناء المقابلة.

الخطوة 5 رقن نتائج المقابلة. بعد يوم واحد من إجراء المقابلة، ينبغي أن ترقنوا الردود في شكل نسخ ألكترونية منفصلة من نموذج الاستبيان (في صيغة doc. أو docx. من برنامج Word) لأنكم ستقدمون هذه الإجابات بهذه الصيغة الألكترونية. وينبغي إبراز جميع الردود المنفردة أو المتعددة الخيارات للأسئلة بتمييزها في النص مؤشرة باللون الأصفر. وينبغي رقن أي ردود نوعية في المجال الخالي المتاح تحت كل سؤال في الاستبيان.

الخطوة 6 تقديم المواد. بعد الانتهاء من إجراء المقابلات المحددة لكم لإجرائها، ينبغي أن تقدموا جميع النسخ الألكترونية من النماذج الألكترونية للاستقصاء عن طريق البريد الألكتروني وذلك إلى [اسم المنظمة التي تضطلع بالتنسيق]، على عنوان البريد الألكتروني التالي: [عنوان البريد الألكتروني]. كما ينبغي إرسال جميع النسخ غير الألكترونية من نماذج الاستقصاء إلى [اسم المنظمة التي تضطلع بالتنسيق] على العنوان البريدي التالي: [العنوان البريدي للمنظمة التي تضطلع بالتنسيق].